

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٨٩

الجمعة، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٤٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد سانتا روسا
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بالعراق

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2015/963)

1543799 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

رسالة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2015/963)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَيّ العراق وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/963، وتتضمن رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة المغلقة للمجلس التي قدمها الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ حول نشر قوات تركية في شمال العراق، عقدت بغداد وأنقرة محادثات ثنائية رفيعة المستوى بشأن هذه المسألة.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اجتمع السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء العراق، مع وفد تركي رفيع المستوى، أوفده رئيس وزراء تركيا، السيد أحمد داود أوغلو، وترأس الوفد وكيل وزارة الخارجية وكيل جهاز المخابرات الوطني. وصرح رئيس الوزراء العبادي عقب الاجتماع بأنه كرر تصريحات سابقة بشأن هذه المسألة، وقال: ”إن السبيل الوحيد لحل الأزمة هو الانسحاب الكامل للقوات التركية من الأراضي العراقية“. ووفقا للسيد داود أوغلو، فقد وافق الوفد على ”إعادة تنظيم الأفراد العسكريين من قوات الأمن التركية“.

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أشار الرئيس التركي أردوغان في مؤتمر صحفي إلى أن ”عدد الجنود [الأتراك] قد يزيد أو ينخفض تبعاً لعدد البيشمركة الذين يجري تدريبهم“. في اليوم التالي، أي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر رئيس الوزراء العبادي بياناً أشار فيه إلى انه أعطى تعليمات لوزارة الخارجية العراقية ”لتقديم شكوى رسمية ... بشأن التوغل التركي“ إلى مجلس الأمن. وفي نفس اليوم، تلقت الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة من وزير الخارجية العراقي، السيد إبراهيم الجعفري، مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يطالب فيها مجلس الأمن:

> ”أن يأمر تركيا بسحب قواتها فوراً وأن يضمن، بكل الوسائل المتاحة، الانسحاب الفوري غير المشروط إلى الحدود الدولية المعترف بها للبلدين“.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أيضاً، أصدر رئيس الوزراء العراقي بياناً آخر بشأن الحالة، مكرراً موقف حكومته. وأكد رئيس الوزراء في بيانه مجدداً ”أن الإجراءات [العراقية] ليست موجهة ضد الشعب التركي الشقيق الذي تربطنا به علاقات حسن جوار“.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت تركيا أن بعضاً من قواتها التي دخلت العراق مؤخراً بدأت في مغادرة منطقة بعشيقة كجزء من إعادة تنظيم. ووفقاً لبيان مؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ صادر عن هيئة الأركان

العامة التركية، قتل عراقيان وأصيب أربعة جنود أتراك عندما استُهدِفت قاعدة تدريب في بعشيقة، شمال العراق، بنيران صاروخية أُطلقت من مواقع تسيطر عليها جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام.

والأمين العام يكرر الإعراب عن أمله في أن حكومتي العراق وتركيا سوف تمارسان ضبط النفس، بما في ذلك في بياناهما العامة، وأنهما ستكثفان مباحثاهما الثنائية لنزع فتيل التوتر. ويحدوه الأمل في أن يعمل الجانبان من أجل التراضي بينهما في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، فإن الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد يان كوبيش، ينخرط بنشاط مع حكومة العراق والممثلين الدبلوماسيين الأتراك لمناقشة الوضع. والأمين العام يحث جميع الدول الأعضاء المشاركة في مكافحة داعش في العراق على أن تفعل ذلك بطريقة تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وتحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق.

السيد الجعفري (العراق): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وما تبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمل المجلس. وأود الترحيب بإحاطة الأمانة العامة بشأن توغل القوات التركية في الأراضي العراقية دون موافقة الحكومة العراقية.

في خضم وضع شديد الحساسية يمر به عالمنا في محاربة الموجة الإرهابية التي ضربت أغلب مناطق العالم، أقدمت قوات تركية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تقدر بمئات الجنود الأتراك مع عدد من المدرعات والدبابات والمدافع، على التوغل لمسافة ١١٠ كيلومترات في الأراضي العراقية، وبالتحديد محافظة نينوى، من دون طلب إذن رسمي من السلطات الاتحادية العراقية، وذلك في انتهاك خطير للسيادة العراقية ومبادئ القانون الدولي بخصوص علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وفقاً للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن ما يدلي به المسؤولون الأتراك لوسائل الإعلام من حجج لتبرير انتهاكهم لحدود دولة جارة ذات سيادة هي حجج غير مقبولة. وتلك التحركات العسكرية تعد تصرفاً عدوانيا ينتهك القواعد والأحكام الدولية. وإن العراق يرفض أي تحركات عسكرية في مجال مكافحة الإرهاب تتم بدون علم السلطات العراقية وموافقتها. وقد سبق وأن بيّن العراق ذلك في رسائله الموجهة إلى مجلس الأمن، والتي أعاد التأكيد عليها مجدداً في رسالته التي سلمت إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وإذ يرحب العراق بجهود المجتمع الدولي في مساعدته في حربه ضد كيان داعش (الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام)، الذي يسيطر على بعض مدنه، إلا أنه يرفض أي مساس بسيادته. وإن عمليات مكافحة الإرهاب في إطار التحالف الدولي تتم بعلم الحكومة الاتحادية العراقية وبعد مشاورات مع القوات المسلحة العراقية، وباحترام كامل لأحكام الدستور العراقي وإرادة الحكومة الوطنية الشاملة والمنتخبة. والتغاضي عن أي انتهاك لسيادة العراق سيعرض أمنه وسلامته لانتهاكات قد تقوم بها دول أخرى.

إن العراق لم يدخر وسعاً في استنفاد كافة الطرق الدبلوماسية والمفاوضات الثنائية مع تركيا من أجل سحب قواها غير المرحب بها في العراق. وقد استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي في بغداد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وسلمته مذكرة احتجاج رسمي، وطالبت الحكومة التركية بإصدار بيان واضح حول ملابسات دخول القوات

التركية. كما استقبلت بغداد وفداً تفاوضياً تركياً وبينت له بوضوح تام ضرورة سحب القوات التركية التي لم يتم التنسيق والتباحث مع الحكومة العراقية بشأن دخولها إلى العراق. وأعرب الوفد التركي عن موافقته المبدئية على الانسحاب، لكنه طلب وقتاً لإعلان ذلك بعد عودته إلى أنقرة. وفوجئنا بما صدر من الطرف التركي بأنه يرفض سحب تلك القوات وإنهاء ذلك الانتهاك الخطير لسيادة العراق وأمنه، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والتزاماً من جمهورية العراق بالشرعية الدولية التي يمثلها مجلس الأمن، والذي يقع عليه واجب أساسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإن العراق يطالب المجلس بتحمل مسؤولياته القانونية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة واستصدار قرار واضح وصريح يتضمن ما يلي.

أولاً، إدانة الاحتلال التركي والتوغل غير المشروع خلافاً لإرادة جمهورية العراق بوصفها دولة عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وانتهاكاً لقواعد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ثانياً، مطالبة تركيا بسحب قواتها فوراً، وأن يضمن المجلس بكافة الوسائل المتاحة الانسحاب الفوري غير المشروط إلى الحدود الدولية المعترف بها بين البلدين وعدم تكرار تلك التصرفات الأحادية التي تضر بالعلاقات الدولية وتزيد من حدة التوترات الطائفية والقومية في المنطقة وتعرض الأمن الإقليمي والدولي لمخاطر كبيرة.

وإننا إذ نحيل واجب حماية العراق وأمنه ووحدته وسلامة أراضيه إلى المجلس الموقر، الذي أكدت عليه قراراته كافة، فإن العراق يحتفظ وفقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بحق الدول الطبيعي، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، ويطالب باتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لإنهاء ذلك العمل العدائي الذي يسيئ إلى علاقات حسن الجوار ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): كنا نفضل أن تعقد هذه الجلسة في غير هذا الوقت حيث يحشد المجتمع الدولي جميع موارده من أجل هزيمة تنظيم داعش. ونحن نؤكد لجميع الحاضرين أن تركيا لم تدخر أي جهد في سبيل حل هذه المسألة على صعيد ثنائي قبل أن يتناولها مجلس الأمن. إن حرمة الحدود والحفاظ على الوحدة السياسية للدول وسلامتها الإقليمية، هي المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التركية. ولأننا شديدو الحساسية في المسائل المتعلقة بسيادة ووحدة أراضينا، فأننا نتعامل مع البلدان الأخرى بنفس الطريقة التي نريد أن يعاملوننا بها. وتنطبق تلك المبادئ على العراق أكثر من أي بلد. وفي الواقع، فإن حساسيتنا المتعلقة بسيادة العراق ووحدة أراضيه أوجدت توترات في علاقاتنا مع بعض أقرب حلفائنا وشركائنا.

وتربط تركيا بالعراق أواصر لا يمكن أن تنفصم. ويجمعنا ماض مشترك تاريخيا وجغرافيا وثقافيا، ونحن نتطلع إلى مستقبلنا المشترك. ويحتاج العراق إلى أصدقاء لمساعدته على إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش دون إبطاء. وتركيا هي أحد هؤلاء الأصدقاء. وتستضيف تركيا حاليا ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ عراقي. وتلبي الحكومة التركية جميع احتياجاتهم الإنسانية. كما أننا مستمرون في إرسال المساعدة الإنسانية إلى العراق، وإلى المخيمات الثلاثة التي أقمناها في المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، التي تستضيف حوالي ٠٠٠ ٤٠ مشرد داخلي. ولا يمكن إنهاء المأساة في العراق بصورة مستدامة إلا بإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش. والخطوة حاسمة في هذا الصدد هي زيادة القدرة العسكرية للقوات العراقية، بما في ذلك من خلال التدريب العسكري.

وتقدم تركيا المساعدة العسكرية إلى العراق منذ بداية احتلال تنظيم داعش للموصل. ووما برحت هذه المساعدة تقدم على مختلف المستويات، وأحدها معسكر التدريب ببعشيقة في الموصل. وقد أقمنا هذه المعسكر بالتعاون مع السلطات المحلية، وبناء على طلب من الحكومة العراقية. وفي بعشيقة، ما فتئ أفراد الجيش التركي يدربون المتطوعين العراقيين الذين سيشكلون نواة الحرس الوطني في الموصل. وفي عام ٢٠١٤، لم يتمتع الجيش العراقي بثقة السكان المحليين في محافظتي الأنبار أو الموصل، وكان على ما يبدو مترددا جدا في خوض القتال. وقد أدى ذلك إلى الانهيار السريع للدفاع في وجه تنظيم داعش في الموصل في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ذلك الوقت، اتفقنا جميعا على تشكيل وحدات الحرس الوطني. ومن الصعب قبول فكرة أن جهود التدريب العسكري التي تبذلها تركيا في العراق قد مرت دون ملاحظتها. وقد أبلغنا شركاءنا والمسؤولين العراقيين بشأنها في مناسبات مختلفة. ونظرا للتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها أفرادنا العسكريون في بعشيقة، قررنا تعزيز عنصر حماية القوة لدى وحداتنا في المعسكر.

وللأسف، فقد تم إخراج المسألة من سياقها، وبُولغ في عدد القوات التي تم إرسالها. وأخذت تركيا في الاعتبار شواغل الجانب العراقي، واتخذت على الفور خطوات لتخفيف حدة هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أوقفنا فورا كل التعزيزات الإضافية في بعشيقة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تحدث وزير دفاعنا إلى نظيره العراقي، وأكد له أنه لن يكون هناك المزيد من التعزيزات في بعشيقة، إلى أن تزول الشواغل التي أعربت عنها الحكومة العراقية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أرسل رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو رسالة بهذا الشأن إلى نظيره العراقي حيدر العبادي، شرح فيها بوضوح دور ومهام الأفراد الأتراك في بعشيقة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، تحدث وزير الخارجية شافوشوغلو إلى نظيره العراقي، وقدم له شرحا مفصلا بأنه لم يتم إسناد أي دور قتالي لأفرادنا العسكريين في بعشيقة. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قام وكيل وزارة الخارجية يرافقه رئيس المخابرات بزيارة بغداد كمبعوثين خاصين لرئيس الوزراء داوود أوغلو، وأجريا محادثات مكثفة مع رئيس الوزراء العبادي، ووزير الخارجية الجعفري، ووزير الدفاع العبيدي. وأعيد التأكيد، في تلك الاجتماعات، على احترام سيادة وسلامة أراضي العراق. وأعيد أيضا تأكيد تصميمنا على مواصلة الدعم الذي ما فتئنا نقدمه للحكومة العراقية في كفاحها ضد داعش.

ونتيجة لاجتماعات مبعوثينا، ومراعاة للشواغل التي أعربت عنها الحكومة العراقية في تلك الاجتماعات، صدر بيان عن مكتب رئيس الوزراء في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وقد أعلنا في ذلك البيان، عن استعداد تركيا لتعديل عدد أفرادنا العسكريين في بعشيقة. وبدأنا بعد ذلك البيان على الفور بتعديل عدد القوات في بعشيقة. وغادرت العناصر الأمنية الإضافية المعشكر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وسيتضح أن كل تلك الخطوات الرامية إلى تهدئة الحالة والتوصل إلى فهم مشترك قام بها الجانب التركي، في حين أن السلطات العراقية فضلت الإعراب عن موقفها من خلال الصحافة.

ونحن مقتنعون بأن التدابير التي اتخذناها كانت كافية لتجاوز هذه المسألة وتركيز جهودنا على مكافحة داعش. كما نعتقد أن البيانات التي أدلينا بها قد أعطت الحكومة العراقية حيزا كافيا لتنفيذ آلية جديدة لمناقشة جميع جوانب التعاون في مجال الأمن. ولسوء الحظ، لم يكن الحال كذلك. ومنذ البداية، حاولنا حل هذه المسألة من خلال القنوات الثنائية، لأن طرح المسألة في مختلف المنابر الدولية لا تخدم أي غرض آخر سوى تقويض تضامن المجتمع الدولي ضد داعش.

الادعاءات بشأن هذه المسألة والمحاولات الرامية لطرحها في المحافل الدولية عرّضت قواتنا في بعشيقة للخطر. وهجوم

داعش على وحدتنا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر تؤيد شواغل تركيا حيال سلامة قواتها في بعشيقة. وللأسف، قُتل عراقيان في الهجوم وجرح أربعة آخرون. كما أصيب أربعة أفراد من الكتيبة العسكرية التركية. كما يبرر الهجوم قرار تركيا بتعزيز وجودها العسكري في المعسكر. في أعقاب رد فعل العراق إزاء تحركات قواتنا، طلب الوزير شافوشوغلو فورا من نظيره العراقي ما إذا كان الجيش العراقي قادرا على حماية أفرادنا العسكريين من داعش.

الآن، وردا على من شكك في نوايا تركيا، وانطلاقا من ضرورة إرسال قوة أمن، نود أن نطرح ذلك السؤال الأول مرة أخرى. هلى ستتمكن القوات المسلحة العراقية من منع الهجمات على مدربينا في بعشيقة بعد أن غيرنا موقع مفرزة الأمن هناك؟ وفي الوقت الذي كنا نستعد به لهذه الجلسة، كانت القوات التركية، التي تدعي الحكومة العراقية أنها انتهكت سيادة العراق بوجودها في بعشيقة، في حقيقة الأمر تدافع عنها ضد منظمة إرهابية انتقاما لهجمات كانت قد شنتها. وقد دمرت وحداتنا في المعسكر ما يقرب من عشرة مواقع مدفعية، ومراكز قيادة، ومواقع مراقبة، وما يقرب من ٤٠ مركبة كانت تحت تصرف داعش. فهل تريدنا الحكومة العراقية وقف هذه الأعمال والمغادرة؟

إن الهدف من الحملة الدولية هو دعم الحكومة العراقية من أجل مساعدة العراق على بناء قدراته الدفاعية وإصلاحها.

وفي نهاية المطاف، ومن خلال تلك الجهود، يتمثل هدفنا الجماعي في تمكين الحكومة العراقية من إعادة بسط سلطتها القانونية في البلد بأكمله.

وما فتئت تركيا تتعرض للهجوم ليس من تنظيم داعش فحسب بل أيضا من التنظيم الإرهابي لحزب العمال الكردستاني. فهو يتخذ مقره في منطقة قنديل بالعراق. ودأبنا على مناشدة الحكومة العراقية وقف أنشطة حزب العمال الكردستاني. وكان الرد الذي نتلقاه كل مرة هو أن الحكومة العراقية ليست لديها سيطرة على ذلك الجزء من البلد. فإذا كانت الحكومة العراقية تدعي أن لها السيادة الكاملة على كل أرضها، حينئذ من حقنا أن نتوقع منها أن تمنع استخدام الأرض العراقية منطلقا للهجمات الإرهابية على أرضنا بالذات. ومع ذلك، لا يزال كلا تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني يمثلان أخطارا كبيرة على سلامة تركيا وأمنها انطلاقا من المناطق الواقعة خارج نطاق سيطرة الحكومة العراقية، ومن حقنا أن نمارس حقنا في الدفاع عن النفس.

وندرك البيئة السياسية الصعبة التي تعمل فيها الحكومة العراقية. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون ذلك مبررا للحد من المساعدة التي تقدم لها لدحر تنظيم داعش بسرعة أكبر. وعلى أرض الواقع، فإن قوات الحشد الشعبي التي يبلغ قوامها ١٣٠ ٠٠٠ فرد مسلحة بالدبابات والمدفعية وقاذفات الصواريخ بل وبالمركبات الجوية بدون طيار. وتلك القوات أقوى بكثير من الجيش العراقي وليست خاضعة للسيطرة الفعالة للحكومة العراقية. وقدمت تركيا أكثر من ٢ ٤٠٠ تصريح عبور الأجواء لطائرات الشحن التي تحمل المعدات العسكرية إلى العراق. وهذا ليس سوى جزء من إجمالي المساعدات العسكرية التي تلقاها العراق واشتراها.

بيد أن الحكومة العراقية لم تتمكن من إصلاح الجيش العراقي وإعادة تشكيله أو من تدريب مجرد ٥ ٠٠٠ متطوع في الأنبار وتزويدهم بالمعدات. وتلك ليست مشكلة لوجستية. فتلك مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. ويبدو أن هناك تصميم في بغداد على عدم السماح لأية قوة مسلحة أو دعمها إن لم تكن جزءا من قوات الحشد الشعبي. ولذلك ليس من المفاجئ على الإطلاق أن السعي جار لإغلاق البرنامج التدريبي في باشيغا أو تأخير البرامج التي بدأها التحالف في الأنبار أو تعطيلها بنجاح كبير. ونشعر بالقلق لأن حكومة العراق تكرر أخطاء الحكومة السابقة لها. وذلك الموقف هو الذي يعرض سيادة العراق للخطر.

لقد قلناها من قبل، وسنقولها مرة أخرى، وسنواصل تكرارها إلى أن نضع حدا لجميع الادعاءات التي لا أساس لها – إن تركيا لم تكن لديها أية مصلحة ولن تكون لديها مصلحة إطلاقا في انتهاك سيادة العراق. كما أننا، خلافا للآخرين، ليس لدينا أية خطط أو طموحات في الأرض العراقية. ونحن على يقين بأن المناقشة المعقودة هنا اليوم تجري متابعتها باهتمام كبير وشعور بالارتياح في أماكن مثل الرقة والموصل ودمشق من جانب من يودون أن يروا تعطيل تعاون وتماسك التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش. وفي أماكن عديدة أخرى، تتابع المناقشة بشعور بالقلق والأسف. وأنقرة أحد هذه الأماكن. ونحن على يقين بأن هذا ينطبق على معظم العواصم الممثلة حول الطاولة.

فلنضع حدا لتلك المناقشة هنا اليوم ولنواصل العمل قيد الإنجاز. ولندحر تنظيم داعش. وستواصل تركيا مكافحة تنظيم داعش باعتباره تهديدا وطنيا وعالميا، بالتعاون والتنسيق مع جميع شركائها في هذه المكافحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٩.